

الشبهة باعتبار الصدق وهو المراد منه ما عليه بناء أصل المذكور لا لا يجوز بحسب الجواب المذكور باعتبار التبرير الأول أم هنا لا يستلزم
 يتعلق بها المشقة من حق أو افتاد والاشك خلقها إلا دعان هو صدق في ضد متعاقبات شي واحد بالضرر فخذنا حتى قوله
 يقول لنا الشبهة باعتبار نفس الصدق بأن يقال إذا تصدىق الصدق بناء على تعلق التصديق بكل شيء فهو متعدي لا اتحاد
 العلم والمصلحة وقد قلتم إنما هنا الفاعل قول فيها لا فاعل الجواب به أن لا يلزم هنا الاتحاد التصديق مع وجه الصدق
 ولا ينفك التصديق عن وجه الصدق بل لا يخفى قول فيها لا فاعل الجواب به أن لا يلزم هنا الاتحاد التصديق مع وجه الصدق
 وقد قلتم الشبهة باعتبار المصدق بأن يقال إننا نكسب نسبة فاعل الاشك الذي هو من التصديق مع النسبة فترد
 فاعل التصديق هو ما هو هذا البناء على اتحاد العلم والمصلحة وقد قلتم لا يلزم اتحاد التصديق مع وجه الصدق وقد قلتم إنما هنا
 قول فيها وهو المراد منه ما في المتن قول فيها وعليه بناء ما نحن المذكور يعني أن أصل المذكور في المتن لا يجوز على تقرير
 الشبهة باعتبار المصدق به فإن مفاد أصل أن التصديق والتصديق كقيمتين مختلفتين حقيقة عارضة
 لا مخرج أحد للنسبة فكان النعم واليقظة مختلفان حقيقة عارضة كان شي واحد كزيد ولا مخرج في أن هذا
 يتلوه على موجود حتى تأت من كل من التصورات التصديق المختلفة حقيقة لأن أحدهما يتعلق بالأخر كما هو
 إذا تمت الشبهة باعتبار نفس التصديق في بقى عليك إنما أوله بأن أصل المذكور في المتن يجري عند تقرير
 الشبهة بنفس التصديق أيضاً بأن يقال إذا التصديق في الصدق حصل صدق الاختلاف في ذهننا وليس هذا هو
 بطل حقيقة إنما العلم الحقيقي هي الحالة الأدركية والاتحاد بين الحالة الإدراكية التصديقية والإدعان فلا إشكال
 غاية الأمر أن بعض العاطل أصل القول المصنف فقوله لا يستلزم أي جريانه على التقرير باعتبار المصدق به
 أما لا أصل يجري على كل من التقريرين واعتد رعه فتمام العتلاء قدس سره بأنه ليس مقصود المصنف
 الجواب المذكور في المتن لا يجري في تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق بل حاصل كلامه أن جواب أصل المذكور
 لا يستلزم فصل الشبهة لأنه لا يحل الجواب المذكور في المنهية أعني يتجه على تقدير واحد التصديق
 بمعنى المصدق به وأما الشبهة باعتبار نفس التصديق فتدفع بكلام الجوابين وقد لا مقدام الفضل
 به لا يساعده هذا الاعتدال كلام المصنف بل أبى عنه لأنه قال في المنهية وعليه بناء لكل المذكور فإن هذا القول
 يتلوه على أصل الجواب المذكور في المتن محصور على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به ولا يجري على تقريرها باعتبار
 نفس التصديق وجه الاستداف الملامح وأما ظاهره بأن قول المصنف وعليه بناء أصل المذكور ليس أبي عنه
 فإن معناه أن أصل المذكور في المتن بحيث لا ينفصل الشبهة لأنه مبني على تقرير الشبهة باعتبار المصدق
 وما قيل من أنه ليس كلام المصنف شاذة الحكيمة المحترفة التوجيه من جانب من قبل توجيه القول لا
 به قائلة انتهى فعنه أن التوجيه عبارة عن صرف الكلام عن الظاهر لا غير الظاهر فلا وجه أن لا يراد على ظاهر
 كلام المصنف صرف عند واعتد الحكيمة ليستقيم إلا رد و إنما يكون هذا التوجيه توجيهاً للمقتضى لا توجيهاً
 به قائلة إذا صرح المصنف أو أمراً به لا يردى الحكيمة وإذا ليس فليس قولاً لمفهوم ولا يجري بحسب الجواب المذكور

في كل واحد من هذه الصنفين من الصدق والصدق في قولنا متعلق بقوله لا يجوز في قولنا
 فان الشبهة في كل واحد من هذين القولين هي في كونها لا يجوز في الجواب المذكور في المتن
 المقرر الاول وهو تقرير الشبهة باعتبار نفس الصدق في هذا اي في تقرير الشبهة المستقضى في المتن وهو
 باعتبار الصدق في قولنا لا يجوز في هذا باعتبار المصدق به يتعلق بالصدق والمصدق به في قولنا لا يجوز في المتن
 للتقدير في جوابه مع تعلقه بكونه الصدق وان كان هذا كله مما اذنه الاستدلال باللام دام طرد وقدر
 يوجب منها ان خلاف المسأله وفيه انه هو الظاهر المسأله وحالها بالنساق ما فهمه المسأله كما سيكتف
 عاك عطاؤه وتساويهم من حيث هو حاسي على سرح العاصي بان التصيص بخريان الحبل على تقرير الشبهة دون
 تقرير الشبهة بل هو محموله في الحاشيين متناقص فلا عية به ولا يذهب عليك ان القاضي لم يخبر بان الحبل
 المذكور في المتن مخبري عند تقرير الشبهة نفس الصدق ايضا كما قدمه فصلنا فقال الاستدلال باللام دام طرد
 قوله والتصيص بخريان الحبل هو وعرضه هذا بان التصيص بخريان الحبل المذكور في المتن على تقرير ودوب
 تقرير ترجمه باللام مخبري ويقول لهذا ان الجواب المذكور في المذهب مخبري على تقرير ودوب هذا
 من ذلك فانه المتناقص في رطله لا يحمي ومنها ان الجواب المذكور في المذهب مخبري على تقرير الشبهة
 باعتبار المصدق به ايضا ان يقال انه لما سمع بتعلق التصق بتعظيم اعانته لمكان ان يتعلق التصق المصدق
 بوجه ما لا يلزم اتحاد التصق والصدق في عاكس الصدق بكونه الصدق في لاموجهه ولا اذات مرتا في
 ان المتعلق عند ان متعلق السك ولا دعان واحد كما هو جزمه المصنف ايضا فكيف يجوز ان يتعلق التصق المصدق
 به بوجه ما والصدق بكونه والام بعد متعلقتهما بعلية الانصاف ويجب عن الاختساب وانما انه في كل
 ان الظاهر من كلام المصنف في المتن هو التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس الصدق وهو محمول
 المتعلق عند المصنف لعدم نطاق الجواب المذكور في المتن عليه عدة فالتسمية على ان المراد من الظاهر ان
 المصنف في المذهب ولا يخبر الجواب المذكور في المتن والامراد بالجواب المذكور هو جواب المتن لا غير ويكون
 قولنا التقرير الاول معلولا لقوله مخبري والحاصل انه لا يخبر الجواب المذكور في المتن عن التقرير الاول
 اي تقرير الشبهة باعتبار نفس الصدق ولا يخبر بان هذا ليس بسديد من وجوه اما اولها فان قول المصنف
 لهذا عند قوله عن التقرير الاول يكون مسدودا لا يظاثل تحته واما ثانيا فان الجواب المذكور في المتن
 عند المصنف على الحبل لا الجواب حيث قال وحله ولربيل وجوابه وعبره بقطع الحبل في المذهب ايضا
 حسب قال وعليه ما جعل المذكور ولم يقل وعليه ما جعل الجواب المذكور والجواب المذكور في المذهب على
 عند بقطع الجواب حيث قال والجواب ان التعلق لم يحد انما في ما على بدء على ان المراد بالجواب المذكور
 هو الجواب المذكور في المذهب لا الجواب المذكور في المتن ولا يعمل على عادته ولا يخبر الحبل المذكور في المتن
 فان معاد قوله لا يخبر الجواب المذكور في المتن ومعاد قوله وعليه ما جعل لم يكون قوله ولا يخبر

سلم
 الاداء الموصلة
 حاكم في حله

سلم
 انما لا بد
 من الجواب

الحساب المذكور المهم بعد العلامة الجديدة وهذا كما ترى وأما ما عاين من غرقه في وزن النسبة المشكوك فيها
حركاته من السبعة أبعاد المصدق به فيكون هذا القول متعلقا بقوله وقد نقل الشبهة التي فيها وهذا
حلاف المساق وما قبله من أن قوله أن النسبة المشكوك فيها دليل لقوله لا يجري الحساب المذكور
بغير التهمة إعتبار المصدق به والكثير من عطفية والمحصل أن تقرير التهمة هذا أو ما عهد أشبه لا يجري
الحساب المذكور في الدلالة النسبة إليه فيعين أن الحساب المذكور في المناسك لا يجري على المناسك لا دل عليه
أن هذا الحذف مستغنى عنه بمثل الظاهر المساق إلى المعهود والمحصو ذلك العاقل أنه صرح أولا في
تقديم أن الحساب المذكور في المتن أنما يجري على تقرير التهمة بأبعاد المصدق به وصرح ثانيا أن الجواب
المذكور في المتن لا يجري بالنسبة إليه وحل هذا الالزام فندبر وتشتك القول الثالث أنه قال في العلم
وكانت اللفظية الوصية اعلمها واشتملها المروء القاصي احمد علي السديلي رحمه وحلا لا تشبهه بما توحيه
انه غير ممكن الدلالة العقلية والطوعية والوصية المدين للفظية امكن الدلالة الوصية اللفظية بموجبه
لا فخر لا تأخذ من دلائل هذه الدلالات وليس العكس قال الأستاذ العلامة دام ظلهم نعم انه ليس انه
مهما امكن الدلالة الوصية اللفظية امكنت الدلالات الاخرى بل قد تكون متعقبات الاسمي علاقه بالانذار
او احدثت الطاعة او وضع الواضع لا للفظ وللدلول دلالات اخرى يمكن ان يكون لفظا موصوفا بارادته
ما اوضح بانها ان اراد امكان الوصية انه يمكن لما ان وضعه ونظر هذا اللفظ معنى من المعاني فليس من امكن
كلما ساقه بل في اصل وضع الواضع وان اريد امكان تحقق الوصية بحسب اصل الوصع فهو ممكن كقولنا ان
عن الطاعة عند اضطرابها لفظ محمل يدل على ما عر من لما من عدوه لا لفظ معنى من المعاني اسمى اقوالنا في
ان اراد مقابله الفصل في حل المشطية الاولى من كلام القاصي احمد علي السديلي في قوله لا استأذنا
دام ظلهم وللدلول دلالات اخرى انما هي للمشطية الاولى صرح فوجه عدم ورود الاراد طاعنا حيا في التعلق
اي امكان تحقق الوصية اللفظية باراء مدلول الدلالات الاخرى بحسب اصل الوصع وما اصل من اللفظ
المجهول عن الطاعة عند اضطرابها لفظا في عارة ما يلزم هو عدم تحقق اصل الوصع في اللفظ المجهول العمل
ولا كلام في هذا الكلام امكن معنى اصل الوصع وهذا امكان في ذلك اللفظ ايضا فيحقق والعهود به
لا وجه لعدم ورود الاراد حين سد من فهم الشئ الثاني في كلام مقدام العصاره بحسب الوصع
اصل الوصع مقدامه فان الشئ الثاني في كلامه امكان تحقق الوصية بحسب اصل الوصع ونحوه
تحقق الشئ وامكان تحقيقه اما دري ان امكان تحقيقه هل يحققه وما قيل من ان القاصي السديلي يريد
نوع اللفظ مدلول الدلالات الاخرى كلية فعليه ان القاصي السديلي لا يدعي به بل انما يدعي بانها
وضع اللفظ مدلول الدلالات الاخرى كالا يفي وشتان بين الشئ وامكانه فمما علم ان قول القاصي السديلي
مما امكن الدلالة العقلية والطوعية والوصية المدين للفظية امكن الدلالة الوصية اللفظية نصية

الحساب المذكور
مادم

الحساب المذكور
مادم

الحساب المذكور
مادم

الحساب المذكور
مادم

الحساب المذكور
مادم

الحساب المذكور
مادم

كلية وكلية الشرعية عبارة عن كون الحكم على جميع تقادير المقدم كاصح معناه الحكم بان إمكان الدلالة
 الوضعية للعطفية على جميع تقادير إمكان الدلالات الأخرى فما قبل من أن معناه في أي لفظ ممكن
 وحق الدلالات الأخرى ممكن وحق الدلالة الوضعية لروما هيبة أن الدلالة الوضعية الغير للعطفية ايضا
 من جهة الدلالات الأخرى وكيف يقع بانها في لفظ صدر القول الرابع انه قال الشارح مولا نا
 نحن حسن دليل قول السلو وهذا شأنكم الواقع في فصل معقود لتبريد الكل في الحق وغيره معتبرا
 على المتن ما توحيه أن التصديق في ما بين الصق الحارضية لابد والصق الحارضية سفي ادهان الطائفة
 محال فان ما ط الصدق على اتحاد الوجه ووجه كل واحد من الصق متعارف الآخر من ثمة تعاريف الوجه
 الحارضي والذهي وكذا تعاريف الوجوه في الأدهان مع تعاريف الوجوه كيف يصح الصدق في حق
 مقدم الفصل ادهم عما قبله ان الأدهم العقلي معيين الأول ما لا يجد وحد للوجه الحارضي ولا يكلف بالاعراض
 الذهبية والصداق بين الصورتين الحارضية والذهبية هذا المعنى ظاهر لعدم اعتبار الجرم بينهما والثاني ما يبيح
 حذره وتكفي هذا الصداق بينهما ما صار الاتحاد الحارضي الذي ليس من غير حكمه كيث لموصوف تلك الصق
 الذهبية صلاحي الحارضي كانت صيها وكذا الاتحاد بين كل من الصق الذهبية وقية ما أوردته الاستاذ الفلام
 ادم الله علوه ومحمد أمنا ولا فان المعنى الأول حارضي الماهية من حيث هي من قطع الطر عن الأكتفا
 والصق الأكرامة من حيث هي حارضية منكسة بالماضي الحارضية والقديمين بهي محو ولا سمي على القديم
 وما قبل من أن الماهية المرسله وان كان معيها محالها المعنى الحارضي لكن قد ان مصدر افاضه في
 صدى المطلق على التقييد انتهى به ان الاتحاد بين نفس الماهية ووجودها الحارضي مصداقا غير معقولة لغير تعيق
 باتحاد نفس الحسوان وردد مصداقا وصدق المطلق على التقييد المطرول العمى لا يستدعي اتحادهما
 مصداقا فام مصداق المعنى والحسوس مندر وأما ما ياهان يخص الصق الذهبية المعنى الثاني اتحاد
 غصا حارضي المتشاعر من حيث لا اتحاد يكون محالا واتحاد الصق بهذا المعنى لا يحصى بعبارة ما قبل من السط
 المقدم كاساني صدى الشرعية على سطر استحقاقه وحق الصق الذهبية الحارضي لا يلزم كذب قول الوحيته
 في الحارضي تحت عيها ادمان صدق الشرعية على العلاقة وهي حاصلة اهي فعية ان الاستاذ الفلام
 كمشكر العالم لا محمد فالتبريد معني سوحه عليه وما قبل بل عرصة ان يحوي الصق الذهبية بالمعنى الثاني
 في الحارضي ما كان محالا لا اتحاد لكن به موقوف عليه يكون محالا ايضا والاتحاد الكلداني أي ما يكون محالا
 محال تحت بعبارة ان الكلام من الاتحاد المعنى لا مري واين هذا امر الذي صدر بهذا الحارضي في هذا المقام
 فالحج للمالك الماهيات والمعلق على رسوله واليه الكلام ثم أنا والعقيد **محمد عبد الحليم الكوي**
 تحاور الله في سائرهم فصل العيوب المخرج مولا نا نحن امين الصا وصل الى غاية فاعاد

القول بالبرهان
 علمه من قوله

القول بالبرهان
 علمه من قوله

القول بالبرهان
 علمه من قوله

القول بالبرهان
 علمه من قوله

الرسالة فصل الحكم على الكلام في اواخر مسائلهم حصول الامور المرسومة دما من هذا العالم واثبت من السبل الشرعية المعلقة على مسائلهم